



The formulation of working capital and its effect on Bank Liquidity, An Analytical study of commercial Banks

(*) صياغة رأس المال العامل وأثره على السيولة المصرفية
دراسة تحليلية للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية
(**) ا.م.د. سعدي أحمد الموسوي (***) نمير شاكر عبد الحسين الشباني

Abstract

The study addressed the issue of the drafting of the working capital and its impact on bank liquidity (analytical study), it has been studied two indicators of the utmost importance in the financial thought first was the working capital in businesses and the second is the banking liquidity, which is linked to the achievement of the strategic objectives of installations index, and chose to study commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange room for the application of the study, as were selected (١٠) ten commercial banks listed and registered in the Iraq Stock Exchange, and adopted the study time series represented in the seven years are (٢٠٠٥-٢٠١١), was the main conclusions and recommendations of the study is to validate the assumptions that were formulated and prove the existence of liaison relationships and the impact of capital indicators worker and indicators of liquidity in the commercial banks. As the key recommendations that emerged from the study are recommending the need for follow-up capital case worker in banks business because of its great importance in influencing levels of bank liquidity and thus influence the levels of achievement of the strategic objectives of those banks.

المستخلص:

تناول البحث موضوع صياغة رأس المال العامل وأثره على السيولة المصرفية (دراسة تحليلية)، حيث تمت دراسة مؤشرين في غاية الأهمية في الفكر المالي أولهما هو رأس المال العامل في منشآت الأعمال والثاني هو مؤشر السيولة المصرفية والذي يرتبط بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنشآت، وتم اختيار المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجالاً تطبيقياً للبحث، حيث تم اختيار (١٠) عشرة مصارف تجارية مدرجة ومسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، عبر سلسلة زمنية تمثلت في سبعة سنوات (٢٠٠٥-٢٠١١)، وكانت أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث هي إثبات صحة الفرضيات التي تمت صياغتها وإثبات وجود علاقات ارتباط واثربين مؤشرات رأس المال العامل ومؤشرات السيولة في المصارف التجارية. أما أبرز التوصيات التي أقرها الباحث فهي التوصية بضرورة متابعة حالة رأس المال العامل في المصارف التجارية لما له من أهمية كبيرة في التأثير بمستويات السيولة المصرفية وبالتالي التأثير على مستويات تحقيق الأهداف الإستراتيجية لتلك المصارف.

(*) بحث مستقل.

(**) جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم إدارة أعمال.

(***) طالب ماجستير – دائرة الإصلاح بابل.

المقدمة

تحتل قرارات التمويل أهمية بالغة في الفكر المالي والإداري، وذلك لارتباطها المباشر بكافة مفاصل العمل والنشاط في منشآت الأعمال وبالذات ارتباط واشتراك تلك القرارات مع قرارات الاستثمار و مقسوم الأرباح في رسم جوهر ومحتوى الفكر المالي حيث يبحث علم الإدارة المالية في ترشيد قرارات التمويل و الاستثمار و مقسوم الأرباح وكيفية أدائها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للإدارة المالية في عموم منشآت الأعمال. ولتلك الأهمية التي تحتلها قرارات التمويل تناول البحث موضوع صياغة رأس المال العامل وأثره على السيولة المصرفية (دراسة تحليلية)، ولتحقيق الأهداف المنشودة للبحث قسم إلى أربعة مباحث وكالاتي:

- ١- المبحث الأول :- تناول (المنهجية العلمية).
- ٢- المبحث الثاني :- تناول (الإطار النظري للبحث) .
- ٣- المبحث الثالث :- خصص ليتناول (الإطار التطبيقي والتحليلي للبحث).
- ٤- المبحث الرابع :- وتناول (الاستنتاجات والتوصيات) .

المبحث الأول (المنهجية العلمية)

أولاً/ المنهجية العلمية للبحث.

١- مشكلة البحث:

وتتلخص مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

- أ- ما هو دور رأس المال العامل في الوصول إلى هدف تعظيم الأرباح؟
- ب- هل لسياسات رأس المال العامل أثر في تعزيز السيولة وتحقيق الأمان في المصارف التجارية ؟

٢- أهمية البحث :

برزت أهمية البحث من الأهمية القصوى لسياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأهمية مصادر التمويل الخاصة لتمويل ذلك الاستثمار والتي يبرزها صافي رأس المال العامل والذي هو نتاج صياغة لمكونات وسياسات رأس المال العامل وهو ما يحاول البحث إثباته وبيان آلياته ومن هنا ومن أهمية رأس المال العامل ومكوناته تبرز أهمية البحث إضافة الى أهمية الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه والمتمثل في حقل الإدارة المالية لمنشآت الأعمال كونها المساهم الأكبر لتحقيق الإستراتيجية الشاملة لتلك المنشآت .

٣- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وأهمها:

- أ- بيان أهمية رأس المال العامل وأثره في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمنشآت الأعمال من خلال اثره على السيولة لتلك المنشآت.

ب- بيان دور صياغة رأس المال العامل كتحليل شامل ومدى مساهمته في نجاح عمل المنشآت.

ت- اعتماد نهج وتوجه جديد من النظرة إلى رأس المال العامل من خلال النظرة الشمولية الى التمويل والاستثمار.

٤- فرضية البحث :

للوصول إلى سبل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث تم صياغة الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى : وجود اثر لصياغة رأس المال العامل في السيولة للمصارف التجارية.

الفرضية الثانية : وجود أثر ذو دلالة إحصائية ومعنوية لرأس المال العامل في مؤشر السيولة المصرفية.

٥- مصادر جمع البيانات :

استخدم الباحث طرائق عدة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام الجانب المعرفي والجانب التطبيقي للبحث وهي:

أ- الكتب والبحوث والدراسات والرسائل والاطاريح الأجنبية .

ب- الشبكة العالمية (الانترنت) إذ أجرى الباحث مسحاً للإسهامات الفكرية والمعرفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة الأساسية بسبب ندرة المنشورات العربية عن اهتمامات البحث الحالية.

- ت - الكشوفات المالية (الميزانية العمومية وكشف الدخل وكشف التدفق النقدي) المصرح بها من قبل المصارف عينة البحث للسنوات التي تمثل الحدود الزمانية للبحث .
- ث - التقارير المالية السنوية لسوق العراق للأوراق المالية حول المصارف المسجلة فيه.

المبحث الثاني الإطار النظري للبحث

أولاً/ صياغة ومفهوم رأس المال العامل

تشكل إدارة رأس المال العامل موضوعاً في غاية الأهمية للإدارة المالية والمدير المالي في منشآت الأعمال ويعود السبب في هذا الاهتمام إلى أن الجزء الأكبر من قرارات الإدارة المالية تتركز حول العمليات التشغيلية قصيرة الأجل لمنشآت الأعمال، نظراً لأن هذه العمليات مرتبطة أساساً بالموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة لكون عناصرهما تتميز بالتقلب وعدم الثبات بسبب طبيعتها. (الزبيدي ، ٢٠٠٤ ، ٣٢٧) . ولا بد من الإشارة إلى أن الفكر المالي المعاصر قد استخدم اصطلاحين لرأس المال العامل شاع استعمالهما وهما:

١ - صافي رأس المال العامل.

يشير إلى رأس المال العامل عموماً بمعناه الصافي، بأنه الموجودات المتداولة مطروحا منه المطلوبات المتداولة (الشماع ، ١٩٩٢ ، ١٨٧) كما أشار إليه (الزبيدي ، ٢٠٠٤ ، ٣٣٥) بأن صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة (وغالباً ما يكون مقدار هذا الفرق مقدراً موجباً، ومن هنا نشأت تسمية صافي رأس المال العامل، وتكمن أهمية هذا المفهوم في إعطائه مقياساً كمياً لدرجة الثقة في مقدرة الموجودات المتداولة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. (العامري ، ٢٠١٣ ، ١٧٢) .

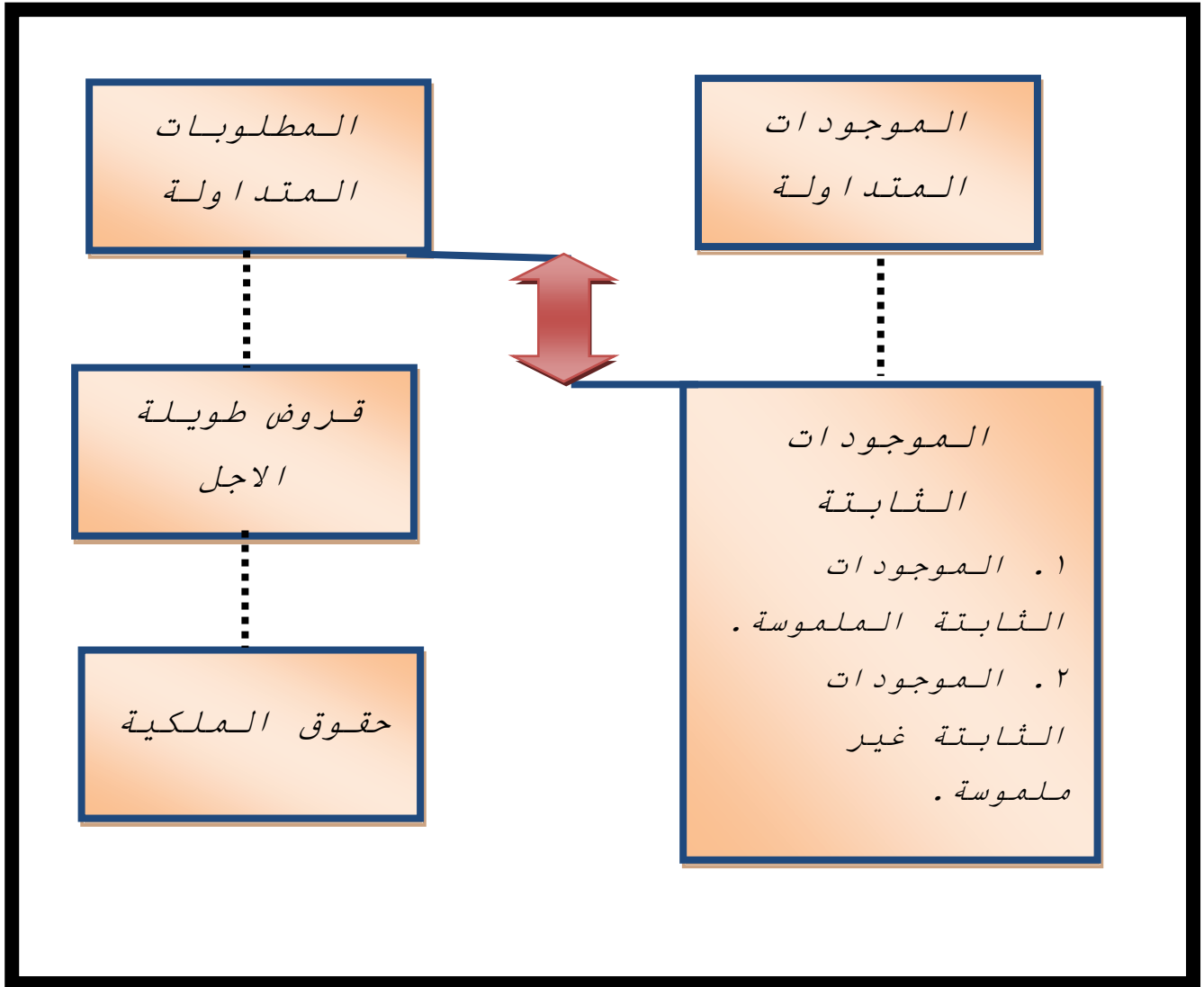
ذهب (Hill , ٢٠١٣ , ٢٢٩) ليشير إلى صافي رأس المال العامل تقليدياً بأنه الموجودات المتداولة مطروحا من المطلوبات المتداولة ويفضل أن يحسب في أعلى الميزانية لأن الموجودات المتداولة تكون قريبة بتحويلها إلى نقد بسرعة وكذلك الالتزامات (المطلوبات المتداولة) سرعان ما يتم سدادها خلال الفترة المالية (عادة سنة). وهناك من ذهب إلى أن صافي رأس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة لذلك فإن إدارة رأس المال بالمفهوم الواسع لا تقتصر على إدارة سيولة المنشأة وإنما تتعدى ذلك إلى إدارة مصادر التمويل قصير الأجل أو المطلوبات المتداولة (حداد، ٢٠١٧، ٢٠٠٩) واتفق كل من (الشيري، الطالب، ١٩٣، ٢٠١٣) (النعمي، الخرشة، ٢٠٠٧ ، ٢١٦) على أن صافي رأس المال العامل يشير إلى الفرق بين الموجودات المتداولة وبين المطلوبات المتداولة ، ويصاغ ضمن المعادلة التالية :

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة (١)

كما أشار إليه كل من (Michel.& Brigham , ٢٠١١ , ٦٤٢) (Rechard& Pik , ٢٠٠٦ , ٣٣٧) ، بأن صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة وغالباً ما يكون رقماً موجباً ويعتبر صافي رأس المال العامل مقياساً مقبولاً للسيولة. (هندي ، ٢٠٠٤ ، ١٩٣) وأشار إلى صافي رأس المال العامل هو فرق الموجودات الحالية للمنشأة ومطلوباتها، وأن الموجودات الحالية عندما تتجاوز المطلوبات الحالية فإن المنشأة لديها صافي رأس مال عامل ايجابي وعندما يكون صافي رأس المال العامل سلبياً فإن المنشأة لديها موجودات أقل من مطلوباتها. (Gitman, ٢٠١٢، ٦٠٠-٦٠١)، ويوفر صافي رأس المال العامل مقياساً للسيولة التي تتمتع بها المنشأة، بمعنى قدرتها على الإيفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عندما تستحق تجاه الآخرين. (العلي ، ٢٠١٠ ، ٦٦) .

شكل (١)

الميزانية العمومية في منشأة معينة



صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

Source: Ross, ٢٠١٣, p٢

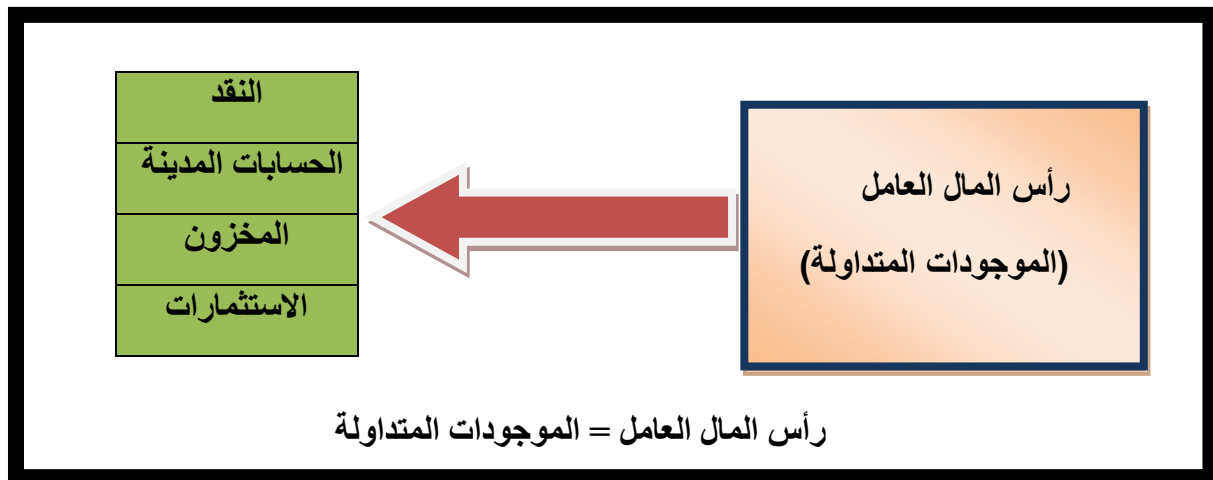
وتكمن أهمية مفهوم صافي رأس المال العامل في إعطائه مقياساً كمياً لدرجة الثقة في قدرة الموجودات المتداولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل (المطلوبات المتداولة) وهو يصلح كمقياس يستخدم من قبل الدائنين للتعرف على مكانة المركز المالي للمنشأة (Ganesan, ٢٠٠٧, p٢). واستناداً للمفاهيم السابقة فإن الباحث يذهب مع مفهوم صافي رأس المال العامل الذي حدده (العامري, ٢٠١٣,) بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، وهو مقياس كمّي لدرجة الثقة في قدرة الموجودات المتداولة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، فضلاً عن أنه يصلح مقياساً للدائنين للتعرف على المركز المالي للمنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ الاستحقاق.

٢ - إجمالي رأس المال العامل.

أشير إلى إجمالي رأس المال العامل بأنه مجموع استثمارات المؤسسة في الموجودات المتداولة، أي تلك الموجودات التي يتوقع تحويلها إلى نقد خلال سنة، وهذه الموجودات تشمل النقد والأوراق المالية والحسابات المدينة وغيرها، وبينما يتجاهل هذا التعريف المطلوبات المتداولة، ويقوم على أساس تقسيم الموجودات إلى موجودات ثابتة تتصف ببطء الحركة، وموجودات متداولة تتصف بسرعة الحركة حيث تمر خلال كل دورة تجارية بحالة النقد ثم البضاعة ثم الديون ثم النقد. (عقل ، ٢٠٠٩ ، ١٦٨)، كما أشار كل م (الشمخي والجزراوي، ١٩٩٨، ١٥٣)، (Anandasay , ٢٠١٤, p٦-Sarathadevi) بأن رأس المال العامل بمعناه الإجمالي يساوي الموجودات المتداولة، أي إن إجمالي رأس المال العامل يساوي إجمالي الموجودات المتداولة بينودها المختلفة، ما يعني أن رأس المال العامل هو مجموع المبالغ المستثمرة في الموجودات المتداولة للمنشأة . وتاريخ استحقاق الموجودات المتداولة يتزامن مع تاريخ استحقاق المطلوبات المتداولة (بحد أقصى استحقاق سنة واحدة). وعدم وجود هذا التزامن يؤدي إلى مشاكل سيولة للمنشأة . وبطبيعة الحال فإن بعض منشآت الأعمال تحاول تأمين جزء من ومجوداتها المتداولة من خلال حقوق المساهمين وهو ما يسمى رأس المال العامل الثابت، وتتضمن الموجودات المتداولة (النقدية-المخزون- حسابات مدينة)، كما أشير إلى رأس المال العامل بأنه شريان الحياة لقطاع الأعمال، وأن إجمالي رأس المال العامل يدل على الأموال اللازمة للتشغيل يومياً للمنشأة (الموجودات المتداولة) وتشمل النقد، أوراق مالية قابلة للتسوق، مواد خام، الذمم المدينة. (Aminu , ٢٠٠٨, p ١). وأشار إليه (الشيري، طالب، ١٩٦، ٢٠١٣) بأنه إجمالي الموجودات المتداولة من نقدية في البنك أو الصندوق، ديون، أوراق قبض، مخزون سلعي.

كما ذهب (العامي ، ٢٠١٣ ، ١٧٢) إلى تأكيد المفهوم نفسه عندما أشار إلى إجمالي رأس المال العامل بأنه الموجودات المتداولة، كما أشار إليه (Alavinasab,Davoudi, ٢٠١٣, p١) بأن إجمالي رأس المال العامل هو مؤشر لقياس السيولة وهو يعرف بأنه الكفاية النقدية للوفاء بالتزامات المنشأة، ويقصد بإجمالي رأس المال العامل استثمارات المنشأة في الموجودات المتداولة، وتهدف المنشأة من الاحتفاظ بهذه الموجودات إلى توفير السيولة اللازمة لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل والناجمة عن التشغيل . (حداد، ٢٠٠٩ ، ٢١٧)، كما يشير إلى الموجودات الجارية المستخدمة في العمليات التشغيلية بأنها تسمى رأس المال العامل، كما أشار كل من (Rechard&Pik , ٢٠٠٦, p٣٣٧) و (Gitman, ٢٠١٢, p٦٠٠-٦٠١). إلى رأس المال العامل بأنه الموجودات الحالية والتي تشمل النقد، الأسهم، والذمم أما المطلوبات الحالية هي الالتزامات التي من المتوقع أن يتم سدادها خلال عام ، وعرف أيضا رأس المال العامل هو الموجودات المتداولة التي تمثل جزء من الاستثمار التي يدور من شكل إلى آخر في دورة الأعمال العادية تبدأ بالنقد وتنتهي بالنقد مثل الذمم المدينة، الأوراق المالية القابلة للتسوق وتعتبر جزءا من رأس المال العامل.

شكل (٢)
يوضح رأس المال العامل



المصدر : إعداد الباحث

واستناداً إلى المفاهيم السابقة فإن الباحث يذهب مع مفهوم رأس المال العامل الذي حدده (الشمخي ١٩٩٨) بأن رأس المال العامل هو الاستثمار في الموجودات المتداول (النقد- الأوراق المالية - المخزون - الحسابات المدينة وغيرها)، وذلك كونه جزءاً من الأموال الدائمة المخصصة لتمويل جزء من الموجودات المتداولة لمواجهة التدبذ والتغير الذي يحصل في دورة الاستغلال ويعد هامش الأمان بالنسبة لمنشآت الأعمال.

ثانياً / إدارة رأس المال العامل

إن إدارة رأس المال العامل تأخذ دوراً في نجاح منشأة الأعمال أو فشلها. وأن الإدارة المثلى لرأس المال العامل من المتوقع لها أن تساهم بشكل إيجابي في خلق قيمة لمنشأة الأعمال، وللوصول إلى أفضل إدارة لرأس المال العامل يجب على مدير المنشأة السيطرة على المفاضلة بين الربحية والسيولة أما إدارة رأس المال العامل تشمل ممارسة الوظائف الإدارية في إطار السياسات المشار إليها تجاه الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ولا يمكن لإدارة المنشأة أن تكون فاعلة وكفوءة بدون إدارة سليمة لرأس المال العامل. (الشماع، ١٩٩٢ ، ١٨٧) ويشير مفهوم إدارة رأس المال العامل إلى السياسات والقرارات المرتبطة بإدارة كل من الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة (العامري، ٢٠١٣ ، ١٧٢) كما أشير إلى إدارة رأس المال العامل بأنها أحد أهم وظائف المدير المالي وأكثرها استهلاكاً للوقت، وأن هدف إدارة رأس المال العامل هو إدارة كل عنصر من عناصر الموجودات المتداولة (النقدية، الأوراق المالية قصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون) وعناصر المطلوبات المتداولة (الذمم الدائنة، أوراق الدفع، المستحقات) من أجل تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة (حداد، ٢٠٠٩، ٣٢٩) من الواجبات الرئيسة للإدارة المالية لأية منشأة أعمال هي المحافظة على كم مناسب من السيولة لضمان قيامه بالوفاء بالتزاماتها في مواعيدها. ومن المتطلبات الرئيسة لتحقيق هذه الغاية المحافظة على كمية مناسبة من الموجودات المتداولة ذات النوعية الجيدة ، وبشكل خاص الحسابات المدينة والبضاعة، والسيطرة على الحسابات الدائنة ومراقبتها والتأكد من أن هناك فرقاً مناسباً بينها وبين الموجودات المتداولة ضمن الحد الذي يضمن عدم تعرض المنشأة لمخاطر الفشل في الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير بالدرجة الأولى. وأن إدارة رأس المال العامل هي عملية مستمرة تتضمن العديد من العمليات والقرارات اليومية التي تحدد ما يلي : (عقل، ٢٠٠٩ ، ١٦٧)

- ١ - مستوى استثمار المنشأة في الموجودات المتداولة.
- ٢ - نسبة التمويل قصير الأجل وطويل الأجل الذي ستستعمله المنشأة في تمويل الموجودات.
- ٣ - مستوى الاستثمار في كل بند من بنود الموجودات.
- ٤ - مصادر التمويل وكيفية توزيعها بين مختلف الاستخدامات أو الاستثمارات .

ثالثاً : أهمية رأس المال العامل

شغلت العمليات المتعلقة بإدارة رأس المال العامل وما يرتبط بها من قرارات جزءاً هاماً من اهتمامات الإدارة المالية في منشآت الأعمال، بل لربما تمثل أهم اهتمامات الإدارة المالية وقراراتها ويعود السبب في ذلك إلى ارتباط رأس المال العامل مع العمليات التشغيلية اليومية لمنشآت الأعمال، إضافة إلى التأكيد الدائم على أن زيادة كفاءة الإدارة المالية في إدارة رأس المال العامل إنما يعني زيادة كفاءة العمليات التشغيلية لها. (الشمخي والجزراوي، ١٩٩٨ ، ١٤٩).

ويتمتع رأس المال العامل بمكانة في غاية الأهمية في الفكر المالي لكونه أداة رابطة بين مختلف قرارات الإدارة المالية وخصوصاً في صياغة هيكل تمويل المنشأة وكيفية تحديد أوجه الاستخدامات للأموال المتاحة ويمكن إيجاز تلك الأهمية في النقاط الآتية : (العامري ، ٢٠٠٧ ، ٢١٢).

- ١- يشكل رأس المال العامل بمكوناته نسبة كبيرة من مجموع موجودات المنشأة ، وخاصة في المنشآت الصناعية التي تحتفظ برأس مال عامل يزيد على نصف مجموع الموجودات (Raheman & Nasr ٢٠٠٧، ٢٧٩) وأن هذه الموجودات في تغير وتقلب مستمرين مما يجعل المدير المالي يكرس معظم قراراته لإدارة الموجودات (راضي، ٢٠٠٩ ، ٢٠٠).
- ٢- ترجع أهمية رأس المال العامل بالنسبة للإدارة المالية كون القرارات الخاصة بشأته لا تحتمل التأجيل، قياساً بإمكانية تأجيل الاستثمار في الموجودات الثابتة إذ أن تأخيرها قد يولد لمنشأة الأعمال أضراراً جسيمة. (الزبيدي ، ٢٠٠٤ ، ٣٣٠).

- ٣- يكون رأس المال العامل ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة كونها لا تستطيع الحصول على تمويل طويل الأجل (حداد ، ٢٠٠٩ ، ٣٤٨) لأنها تتعرض عادة إلى ندرة في الأموال المتاحة للاستثمار، وهنا تسعى إدارة هذه المنشآت إلى تخفيض حجم الاستثمار في الموجودات الثابتة وتتجنب الدخول فيه وتعويضه بواسطة استئجار المعدات والمكانن والأبنية. (الزبيدي، ٢٠٠٤ ، ٣٢٩).
- ٤- هنالك علاقة مباشرة بين نمو المنشأة والحاجة إلى زيادة رأس المال العامل لدعم هذا النمو في المبيعات، والتأثير المباشر لرأس المال العامل على السيولة والربحية، فالمزيج المناسب من مكونات رأس المال العامل يحافظ على سيولة منشآت الأعمال (العامري، ٢٠١٣ ، ٢٨).
- ٥- تخصيص باب مستقل لتناول إدارة رأس المال العامل في الأدبيات المالية يعد مؤشراً لأهمية هذا النوع من رأس المال العامل لمنشآت الأعمال فالموجودات المتداولة تمثل نسبة كبيرة من القيمة الكلية في العديد من منشآت الأعمال، يضاف إلى ذلك أن جانب كبيراً من وقت المدير المالي يكرس لأمر تتعلق بالموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة (العامري، ٢٠١٣ ، ٢٨).
- ٦- إن رأس المال العامل كمفهوم وقرار قد اكتسب حيزاً مهماً في عمل الإدارة المالية، بل إن عناصر رأس المال العامل (النقدية، الذمم المدين، والمخزون السلعي) اكتسبت هذه بدورها اهتماماً خاصاً في استراتيجيات الإدارة المالية وقراراتها وخططها الاستثمارية قصيرة الأجل لذا نجد أن هناك استراتيجيات خاصة لإدارة تلك العناصر (الزبيدي، ٢٠٠٤ ، ٣٣١).

رابعاً/ مفهوم السيولة المصرفية:

يشير إلى السيولة بمفهومها المطلق (النقدية) أما السيولة في معناها الفني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، (القريشي، ٢٥٦ ، ٢٠١١).

مؤشرات السيولة:

تقيس نسب السيولة الخطورة التي تواجه منشأة الأعمال وكذلك تزويدنا بمعلومات عن المنشأة تفيد في العمليات قصيرة الأجل لذا أصبحت أكثر أهمية تضم مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاستفادة منها في تحليل الوضع المالي للمنشأة واتخاذ القرارات (Besley, ٢٠٠٠، ٩٥) ، وتشير هذه المؤشرات إلى قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، والموجودات تعتبر سائلة إذا كانت نقوداً أو يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة في فترة قصيرة .

خامساً/ أنواع نسب السيولة المصرفية:

(احمد، ٢٠٠٨، ٩٤) وتشمل النسب الآتية:

أ- نسبة التداول: Current Ratio

هي أحد مؤشرات السيولة تقيس هذه النسبة مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في المستقبل القريب على تغطية مطالبات الدائنين قصيرة الأجل، وتحسب نسبة التداول بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة: (عباس، ٢٠٠٨ ، ٨١).

الموجودات المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\% \text{ ---- (٢)}$$

المطلوبات المتداولة

(Ross, ٢٠١٣، ٦٧)

وتعد نسبة التداول المؤشر الرئيسي والأمثل للتنبؤ بمدى تغطية مطالبات الدائنين على المدى القصير بموجودات يتوقع تحويلها إلى نقد وبسرعة معقولة، ولذلك فهي الطريقة الأكثر استخداماً لقياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. ولتوضيح ما سبق يمكن القول أنه إذا كانت نتيجة نسبة التداول أكثر من واحد صحيح، فإن ذلك يعني أن الموجودات المتداولة تزيد عن المطلوبات المتداولة، أي أن هناك هامش أمان يغطي تلك الالتزامات المالية قصيرة الأجل، كما أن النسبة العالية تدل على أن سيولة المنشأة عالية ومقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل تعتبر أيضاً كبيرة. وهكذا كلما كانت نسبة التداول عالية كان ذلك أفضل.

إنَّ نسبة التداول تعتبر مقياساً جيداً لسيولة المنشأة، حيث أنها تأخذ في الحسبان جميع الموجودات المتداولة، إلا أنَّ هذه الموجودات تختلف في درجة سيولتها، فالنقدية تعتبر سيولة جاهزة، في حين يكون المخزون السلعي أقل سيولة من النقدية، بسبب كون الثانية تحتاج إلى وقت أطول لتحويلها إلى ذمم مدينة ثم إلى سيولة جاهزة، وهكذا عند استخدام نسبة التداول نجد أنَّها لا تفرق بين السيولة الجاهزة وغير الجاهزة، مثل المخزون، الأوراق النقدية والذمم، لذلك يمكن النظر إلى نسبة التداول على أنها مقياساً كمياً وليس نوعياً (عباس، ٢٠٠٨، ٨٢).

ب - نسبة السيولة السريعة: Quick Ratio

وهي نسبة تؤخذ كمؤشر آخر وكبديل عن نسبة التداول التي تتعرض عادة للانتقادات بسبب وجود بعض العناصر التي يصعب تحويلها إلى نقدية بالسرعة الممكنة، مثل المخزون، ولذلك تم الاتفاق على استخدام مؤشر آخر هو نسبة السيولة السريعة التي تأخذ الموجودات المتداولة (باستثناء المخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً) كبسط لها والمطلوبات المتداولة مقاماً لها. وعليه فإنَّ نسبة السيولة السريعة تحسب كالآتي: (العلي، ٢٠١٠، ٥٨).

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - (\text{المخزون أول المدة} + \text{مصروفات مدفوعة مقدماً})}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

(٣)..... (Ross، ٢٠١٣، ٦٧)

والنسب المعيارية لنسبة السيولة هي ١:١ فإذا كانت النسبة اعلى من هذا المعيار فإن وضع المنشأة جيد ويمكن أن تكون النسبة أقل من المعيارية، ولكن بدون صعوبات مالية عندما تكون سرعة دوران عناصر البسط أكثر من القروض قصيرة الأجل. والانخفاض الشديد في هذه النسبة يشير إلى مخاطر كبيرة تعتري المنشأة. وعلى الرغم من أهمية ما ذكر إلا أنَّ تطبيق هذه النسبة المعيارية يعتمد على طبيعة نشاطات المنشأة والتغيرات الموسمية. (الصياح، العامري، ٢٠١٠، ٥٨).

ث - نسبة النقد: Cash Ratio

يهتم المحللون بهذه النسبة، لأنَّ استثمارات المنشأة من النقد والأوراق المالية هي الاستثمارات الأكثر سيولة، وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المنشأة من تسهيل موجداتها المتداولة الأخرى إلا بخسارة كبيرة (الشواورة، ٢٠١٣، ٣٠٥). وتحسب على النحو الآتي:

$$\text{نسبة النقد} = \frac{\text{النقد وشبه النقد}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\% \text{---} (٤)$$

(العلي، ٢٠١٠، ٨٢)

المبحث الثالث (الجانب التطبيقي)

أولاً/ حساب وتحليل المؤشرات المعتمدة لمتغيرات البحث:

- ١- المؤشرات المعتمدة للمتغير (X) رأس المال العامل:
بما إنَّ رأس المال العامل يتمثل بالموجودات المتداولة ووفقاً لما ورد في الجانب النظري يمكن اشتقاق نسبة رأس المال العامل كما يلي :
نسبة رأس المال العامل لمجموع الموجودات الكلية (X) وتحسب وفق المعادلة التالية:

$$(X) = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع الموجودات الكلية}} \times 100\%$$

- ٢- المؤشرات المعتمدة للمتغير التابع (Y) السيولة المصرفية:
تظم مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاستفادة منها في تحليل الوضع المالي للمنشأة واتخاذ القرارات (Besley, ٢٠٠٠, ٩٥) منها:

- أ- نسبة الرصيد النقدي:
تُشير هذه النسبة إلى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصارف وتحسب وفقاً للمعادلة الآتية :

$$(Y1) = \frac{\text{إجمالي الموجودات النقدية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

- ب- نسبة التوظيف :
تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة المتحصل عليها من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وتحسب وفقاً للمعادلة الآتية :

$$(Y2) = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

ثانياً /علاقة الارتباط بين نسبة رأس المال العامل (X) ومؤشرات السيولة (Y):

- ١- علاقة الارتباط بين نسبة (X) ومؤشر (Y1):
تبين معاملات الارتباط التي يظهرها العمود (١) في الجدول (١) ان هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية ومعنوية تتراوح درجتها بين (القوية والقوية جداً والضعيفة) بين مؤشر نسبة رأس المال العامل (X1) ومؤشر نسبة الرصيد النقدي (Y1) في المصارف عينة البحث جميعها، اذ تبين النتائج أن أقوى علاقة ارتباط بين المؤشرين ظهرت في مصرف الشرق الأوسط إذ بلغ معامل الارتباط (٠,٩٢) وكانت قيمة (t) المحسوبة هي (٥,٢٥) تحت درجة معنوية (٥%) مما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية قوية جداً بين المؤشرين وذلك لكون قيمة (t) المحسوبة هي اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (١,٨٩) تحت درجة معنوية (٥%)، بينما كان اقل معامل ارتباط بين المؤشرين قد ظهر في مصرف سومر اذ بلغ (٠,٠٥) وكانت قيمة (t) المحسوبة هي (٠,١٢) تحت درجة معنوية (٥%) مما يشير الى علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً بين المؤشرين وذلك لكون قيمة (t) المحسوبة هي اصغر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (١,٨٩) تحت درجة معنوية (٥%). وتراوح

قيم معامل الارتباط بين المؤشرين في المصارف الأخرى عينة الدراسة ما بين قيمة معامل الارتباط المتحققة في مصرف الشرق الأوسط وهي الأعلى وبين القيمة الأدنى لمعامل الارتباط المتحقق في المصرف سومر إذ تراوحت قيمة (t) المحسوبة لتلك المصارف بين الأعلى لقيمة (t) الجدولية والأدنى منها للمصارف عينة البحث.

٢- علاقة الارتباط بين نسبة (X) ومؤشر (Y٢):

تبين معاملات الارتباط التي يظهرها العمود (٢) في الجدول (١) ان هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية ومعنوية تتراوح درجتها بين (القوية والقوية جدا والضعيفة) بين مؤشر نسبة رأس المال العامل (X١) ومؤشر نسبة التوظيف (Y٢) في المصارف عينة البحث جميعها ، إذ تبين النتائج أن أقوى علاقة ارتباط بين المؤشرين ظهرت في مصرف دار السلام إذ بلغ معامل الارتباط (٠,٩٨) وكانت قيمة (t) المحسوبة هي (١٤,٢٧) تحت درجة معنوية (٥%) مما يشير إلى معنوية علاقة ارتباط طردية قوية جدا بين المؤشرين وذلك لكون قيمة (t) المحسوبة هي اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (١,٨٩) تحت درجة معنوية (٥%)، بينما كان أقل معامل ارتباط بين المؤشرين قد ظهر في مصرف الموصل إذ بلغ (٠,١٧) وكانت قيمة (t) المحسوبة هي (٠,٤٢) تحت درجة معنوية (٥%) مما يشير الى علاقة ارتباط طردية ضعيفة جدا بين المؤشرين وذلك لكون قيمة (t) المحسوبة هي اصغر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (١,٨٩) تحت درجة معنوية (٥%). وتراوحت قيم معامل الارتباط بين المؤشرين في المصارف الأخرى عينة الدراسة ما بين قيمة معامل الارتباط المتحققة في مصرف دار السلام وهي الأعلى وبين القيمة الأدنى لمعامل الارتباط المتحقق في المصرف الموصل إذ تراوحت قيمة (t) المحسوبة لتلك المصارف بين الأعلى لقيمة (t) الجدولية والأدنى منها للمصارف عينة البحث.

جدول (١)

علاقة الارتباط واختبار (t) بين نسبة رأس المال العامل (X١) ومؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة

٢	٧١		٧٢	
	r	t	r	t
الموصل	٠,٤٨	١,٢٢	٠,١٧	٠,٤٢
دار السلام	٠,٧٩	٢,٩٤	٠,٩٨	١٤,٢٧
الشرق الاوسط	٠,٩٢	٥,٢٥	٠,٨٠	٣,١١
بغداد	٠,١٤	٠,٣٢	٠,٢٢	٠,٥٩
الاقتصاد	٠,٨١	٣,١٣	٠,٦٣	١,٩٩
الائتمان	٠,٥٣	١,٤٠	٠,٩٠	٤,٨١
الاتحاد	٠,٦٣	١,٨١	٠,٣٠	٠,٧١
الخليج	٠,٧٥	٢,٥٣	٠,٥٣	١,٥٨
الشمال	٠,٥٦	١,٥٢	٠,٢١	٠,٤٩
سومر	٠,٠٥	٠,١٢	٠,٨٢	٣,٢١

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وبرنامج (spss Iv١٨) وبرنامج (Excel٢٠١٠)

ويبين الجدول (٢) علاقة الارتباط واختبار (t) بين معدل نسبة رأس المال العامل (AX) ومعدل مؤشر السيولة (AY٢)، إذ تبين النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة جدا بين مؤشر معدل رأس المال العامل (AX) ومعدل مؤشر السيولة المصرفية وان قيمة (t) المحسوبة اصغر من قيمة (t) الجدولية تحت مستوى معنوية (٥%) مع معدل مؤشر رأس المال العامل (AX).

الجدول (٢)

الارتباط واختبار (t) بين معدل نسبة (AX) ومعدلات مؤشر السيولة (AY)

r	AY ^١		AY ^٢	
	r	t	r	t
AX	٠,٣٢	٠,٧٦	٠,٠٨	٠,٢٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

ثالثاً/ تحليل اثر نسبة رأس المال العامل (X) في مؤشرات السيولة (Y):

١ - تحليل اثر نسبة رأس المال العامل (X) في مؤشرات السيولة المصرفية (Y^١) لتحقيق الاختبار والتحليل للفرضية الثالثة التي تعنى بعلاقات الأثر بين المؤشرات المعتمدة تم احتساب معامل الانحدار (b) واختبار معنويته باختبار (f) بين مؤشر نسبة رأس المال العامل في (X) ومؤشر السيولة المتمثل في نسبة الرصيد النقدي (Y^١) ونسبة التوظيف (Y^٢) إذ بينت النتائج وجود علاقات اثر معنوية وذات دلالة احصائية بينهما، إذ كانت قيمة (f) المحسوبة اكبر من (f) الجدولية والتي كانت (٣,١٤) وبدرجة حرية (٤-١) وتحت مستوى معنوية (٥٪). وكما هو مفصل في فقرات الجدول (٣).

جدول (٣)

علاقة الأثر واختبار (f) بين نسبة رأس المال العامل (X) ومؤشرات السيولة

b	Y ^١			Y ^٢		
	b	f	R ^٢	b	f	R ^٢
الموصل	٧,٧٥	١,٤٩	٠,٢٣	-٣,٧٠	٠,١٤	٠,٠٢
دار السلام	-٥,٧٢	٨,٦٩	٠,٦٣	-١٢,٢٦	١٩٧,٩٥	٠,٩٧
الشرق	-٥,٩٢	٢٧,٦٠	٠,٨٤	-٤,٣٩	٩,٠٢	٠,٦٤
بغداد	١,٢٤	٠,١٠	٠,٠٢	-١,١٨	٠,٢٦	٠,٠٥
الاقتصاد	٦,٦٣	٩,٨٠	٠,٦٦	-٤,٤١	٣,٤٣	٠,٤٠
الانتماء	-١٨,٢٦	١,٩٨	٠,٢٨	٠,٠٠	٠,٠٧	٠,٠١
الاتحاد	١٠,٧٣	٣,٢٨	٠,٣٩	٢,٢٠	٠,٥١	٠,٠٩
الخليج	-٣,٧٦	٦,٤٣	٠,٥٦	-١,٨٠	٢,٠٤	٠,٢٩
الشمال	٠,٢٣	٢,٣١	٠,٣١	٠,٠٥	٠,٢٤	٠,٠٤
سومر	٠,٦٩	٠,٠١	٠,٠٠٣	١٢,٤٣	١٠,٣٤	٠,٦٧

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية والبرنامج الإحصائي (spss-V١٨) وبرنامج (Excel٢٠١٠)

ويظهر الجدول (٤) علاقات الأثر واختبار (f) ومعامل التفسير (R^٢) بين معدل نسبة رأس المال العامل (AX) ومعدل مؤشرات السيولة المصرفية (AY^١) و (AY^٢) المتحققة في المصارف عينة الدراسة مجمعة . والتي تظهر وجود اثر لمعدل نسبة (X) في مؤشر السيولة (Y^١) و (Y^٢) وهي ذات دلالة احصائية ومعنوية على وفق ما تظهره نتائج اختبار (f) المحسوبة والتي هي اكبر من قيمة (f) الجدولية ، كما ان نتائج معامل التفسير (R^٢) تشير إلى أن التغيرات الحاصلة في معدل نسب مؤشرات الأداء المالي يمكن تفسيرها وبنسبة كبيرة عبر التغيرات الحاصلة في معدل نسبة حق الملكية وحسب ما هو ظاهر في فقرات الجدول (٤).

جدول (٤)

علاقة الأثر واختبار (f) بين معدل نسبة (AX) ومعدلات مؤشر السيولة (Y)

	AY ¹			AY ²		
	B	f	R ²	b	f	R ²
AX	١,٠٦	٠,٥٨	٠,١٠	-٠,٣٢	٠,٠٤	٠,٠٠٨

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية والبرنامج الإحصائي (spss-V١٨) وبرنامج (Excel٢٠١٠)

ومن الملاحظ هنا أنّ نتائج التحليل الإحصائي للأثر بين مؤشرات المتغيرات في الدراسة تشير إلى وجود أثر بين مؤشرات المتغير المستقل (رأس المال العامل) على مؤشرات المتغير التابع (السيولة المصرفية)، مما يؤكد الفرضية الثانية. واستناداً إلى التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط والأثر فإن النتائج تؤكد صحة الفرضية الأولى والتي تشير إلى وجود انعكاس للتحليل المتزامن لرأس المال العامل في مؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

المبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات)

أولاً: الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في ظل الإطارين (النظري والتطبيقي) وفي ضوء نتائج عملية تحليل البيانات والمعلومات التي تمت وفق الأساليب الإحصائية المعتمدة للتأكد من صحة نتائجها إذ تم التوصل إلى الآتي :

- ١- بين التحليل المالي ان المصارف عينة الدراسة تهتم بالاحتفاظ برأس المال العامل لتلبية الاحتياجات المالية لتلك المصارف ولمواجهة الالتزامات المترتبة عليها.
- ٢- بينت الدراسة وعبر تحليل نسب رأس المال العامل ان المصارف عينة الدراسة انها تنتهج سياسة متحفظة في كيفية الاستثمار في رأس المال العامل .
- ٣- أن الظروف الأمنية والسياسية التي يمر بها العراق فرضت على المصارف الاهتمام برأس المال العامل ومكوناته كون أن أغلب مصادر أموالها قصيرة الأجل وصعوبة الحصول على مصادر تمويل طويلة الأجل مقترضة.
- ٤- أنّ المؤشرات المعتمدة في الدراسة للأداء المالي ترتبط بعلاقات طردية قوية وذات دلالة إحصائية ومعنوية مع نسبة رأس المال العامل في المصارف عينة الدراسة وان الكثير من التغيرات التي تحصل في مؤشرات ذلك الأداء تفسر عبر التغيرات الحاصلة في نسبة رأس المال العامل لدى تلك المصارف.
- ٥- أظهرت النتائج صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي أشارت الى وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التحليل المتزامن لرأس المال العامل ومؤشرات الأداء المالي .
- ٦- أظهرت النتائج صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تشير الى وجود اثر للتحليل المتزامن لرأس المال العامل في الأداء المالي، عبر إثبات اثر مؤشرات رأس المال العامل في مؤشرات الأداء المالي .
- ٧- أظهرت الدراسة صحة الفرضية الأولى والتي تشير الى وجود انعكاس للتحليل المتزامن لرأس المال العامل في الأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ثانياً:- التوصيات

يتناول هذا المبحث التوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها والتي تساعد المصارف عينة الدراسة على تبني مؤشرات رأس المال العامل للنهوض بالواقع المصرفي في البلد ومواكبة التطورات الحديثة على الساحة العالمية في مجال العمل المصرفي وفي ظل البيئة التنافسية المحيطة داخل هذا القطاع ، إذ توصي الدراسة بالتوصيات الآتية :

- ١- ضرورة متابعة مستوى رأس المال العامل في المصارف التجارية لما له من أهمية كبيرة في التأثير بمستويات الأداء المالي وبالتالي التأثير على مستويات تحقيق الأهداف الأساسية لتلك المصارف .
- ٢- على المصارف التجارية الاهتمام بالاحتفاظ برأس المال العامل بصورة متوازنة مع الاستفادة من فرص الاستثمار بشكل يؤدي الى قدرة المصارف في مواجهة التزاماتها وفي نفس الوقت الاستثمار الأمثل لتلك الأموال .
- ٣- على المصارف التجارية العاملة في العراق البحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل والاعتماد عليها بنسبة اكبر من المصادر قصيرة الأجل للمساعدة في إتباع سياسة استثمار اقل تحفظاً ويتلافى مخاطر العسر المالي وعدم القدرة على مواجهة التزاماتها .
- ٤- ضرورة الاهتمام بمؤشرات رأس المال العامل المعتمدة في هذه الدراسة لما لها من علاقة واثرة في الحكم على مستويات السيولة المصرفية.

المصادر العربية

- ١ - الشماع، خليل محمد حسن، الإدارة المالية، ط٤، ساعدت جامعة بغداد على نشره، عمان، ١٩٩٢ .
- ٢ - حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي- الإدارة المالية الحديثة، ط١، عمان الاردن ، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨ .
- ٣ - الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤ .
- ٤ - النعيمي، عدنان تايه، الخرشة، ياسين كاسب، أساسيات الإدارة المالية، ٢٠٠٧، ط١، عمان الأردن، دار المسرة للنشر والتوزيع.
- ٥ - عقل، مفلح محمد، الإدارة المالية - التحليل المالي، ٢٠٠٩، ط١، عمان الأردن، مكتبة المجمع العربي للنشر والطباعة.
- ٦ - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ٢٠٠٩، ط٢، عمان الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ .
- ٧ - العلي، اسعد حميد، الإدارة المالية، ٢٠١٠، ط١، عمان الأردن، دار وائل للنشر.
- ٨ - العامري، محمد علي ، الإدارة المالية الحديثة، ٢٠١٣، ط١، عمان الاردن ، دار وائل للنشر.
- ٩ - هندي ،منير ابراهيم ، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، ط٦ ، الاسكندرية، الناشر ، المكتب العربي الحديث، ٢٠٠٤ .
- ١٠ - القرشي، محمد الجموعي (اهمية السيولة النقدية في القطاع المصرفي)، جامعة ورقلة، الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد ١٩، ٢٠١١ .
- ١١ - العامري، محمد علي ابراهيم ، (الادارة المالية)، ط١، الاردن ، عمان ٢٠٠٧.
- ١٢ - العامري ، محمد علي ابراهيم ، (الإدارة المالية)، الزوراء للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠١ .
- ١٣ - تيم، فايز (مبادئ الإدارة المالية)، ط٢، الرياض، اثناء للنشر، ٢٠١١ .
- ١٤ - ارشيد، عبد المعطي، خريوش، حسين علي (اساسيات الادارة المالية)، ط٢، الاردن، دار زهران للنشر، ٢٠١١ .
- ١٥ - الشيري، فارس ناصيف، طالب غسان سالم ، (principles of finance) ط١، كلية الأعمال جامعة عمان العربية، دار وائل للنشر ٢٠١٣ .
- ١٦ - عباس، علي (الادارة المالية) ، ط١ ، جامعة البترا، اثناء للنشر والتوزيع ٢٠٠٨ .
- ١٧ - احمد، عبد الوهاب يوسف (تمويل وادارة المؤسسات المالية) ، ط١ ، دار حامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٨ .
- ١٨ - الشواورة، فيصل محمود، (مبادئ الإدارة المالية) الميسرة للنشر والتوزيع ، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٣ .

- ٢٠) Anandasayanan & Sarathadevi, working capital management and corporate profitability, no ٣١٠٠, jan ٢٠١٤
- ٢١) Iman Joneidi Jafari^١, Maryam Salahinezhad & Arezu Jalili....Effects Of Working Capital Management On Firm's Bankruptcy Probability. International SAMANM Journal of Finance and Accounting ISSN ٢٣٠٨-٢٣٥٦ January ٢٠١٤, Vol. ٢, No. ١
- ٢٢) ROBERT KIESCHNICK^١, MARK LAPLANTE^٢ and RABIH MOUSSAW Working Capital Management and Shareholders' Wealth Review of Finance (٢٠١٣) ١٧: pp. ١٨٢٧-١٨٥٢ doi: ١٠.١٠٩٣/rof/rfs.٠٤٣ Advance Access publication: January ١٢, ٢٠١٣
- ٢٣) Seyed Mohammad Alavinasab*^١ and Esmail Davoudi...Studying the relationship between working capital management and profitability of listed companies in Tehran stock exchange. [Business Management Dynamics Vol. ٢, No. ٧, Jan ٢٠١٣, pp. ٠١-٠٨](#).
- ٢٤) Ganesan, Vedavinayagam, An Analysis of Working Capital Management Efficiency in Telecommunication Equipment Industry". Rivier Academic Journal, Vol. ٣, No. ٢, (٢٠٠٧).
- ٢٥) Raheman, Abdul, & Nasr, Mohamed "Working Capital Management And Profitability – Case of Pakistani Firms". International Review of Business Research, Vol. ٣, No. ١, (٢٠٠٧).
- ٢٦) Teruel, Pedro & Solano, Pedro "effects of Working Capital management on SME Profitability" Journal of Business Finance & Accounting, Vol. ٤٢ No. ١, (٢٠٠٧).
- ٢٧) Chatterjee, S., ٢٠١٠, The impact of working capital management on the profitability of the listed companies in the London stock exchange, Working Paper, SSRN Electronic Library, SSRN-ID: ١٥٨٧٢٤٩ -
- ٢٨) WORKING CAPITAL FINANCING AND MANAGEMENT IN MALAYSIAN CONSTRUCTION COMPANIES, ٧٢- Nor Balkish Zakaria and Juyati M. Amin Journal of Current Issues in Finance, Business and Economics ISSN: ١٩٣٥-٣٥٥٣ Volume ٦, Number ٢/٣
- ٢٩) Douglas, Jackson-Smith, David Trechter and Natesplett, (The Contribution of Financial Management Training and Knowledge to Dairy Farm Financial Performance), Review of Agriculture Economics, Vol. ٢٦, N. ١, ٢٠٠٣. Mansavi Gumber, International Journal of Innovations in Engineering and Technology (IJJET) A comparative Analysis of Management of Working Capital in Fertiliser Industry, vol. ١, issue ٢, August, ٢٠١٢
- ٣٠) Nathalie Vicente, Wilson Tohiro, study, Key factors in working capital management in the (Brazilian marketing) ٢٠١٢.
- ٣١) GODFRED ADJAPONG AFRIFA, WORKING CAPITAL MANAGEMENT AND AIM LISTED SME COMPANIES, Bournemouth University for the Degree of, Doctor of Philosophy, ٢٠١٣
- ٣٢) Naeem Ul Hassan, Malik Muhammad Imran, Muhammad Amjad, Mehboob Hussain, Effects of Working Capital Management on Firm Performance, Lahore Leads University, Lahore, Pakistan, June ٢٠١٤, Vol. ٤, No. ٦
- ٣٣) Gitman, Lawrence J. (Principles of Managerial Finance), ١٢th Ed. Person. ٢٠٠٩
- ٣٤) Gitman, Joehnk, Billingsley, a student-tested, faculty-Approved Approach to learning personal finance, e١٣, ٢٠١٢
- ٣٥) Robert Alan Hill, Working capital management, Theory and strategy, ١. edition, ٢٠١٣

- ۳۶) Brigham ehrhardt, Financial management theory and practice, e ۱۳, ۲۰۰۸
- ۳۷) Richard pik, Bill neal, corporate finance and investment, e ۱۵, ۲۰۰۶
- ۳۸) Ross, Westerfield, Jordon, Fundamentals of Corporate Finance , ۸th Edition, ۲۰۱۳.